كيف تستغل روسيا التحديات الجيوسياسية في البحر الأحمر؟

ترجمـــات أبعـــاد

النصف الثاني من شهر مايو 2024

تـــرجـمـــة خـــاصـــة

اقرأ في التقرير

وسط الصراع في غزة، كيف تستغل روسيا التحديات الجيوسياسية في البحر الأحمر؟

السعي لتحقيق سلام مستقر في اليمن يحفظ المصالح الأمريكية

ميناء إيلات لا يزال خاليًا من السفن.. الحوثيون يخنقون المدينة الساحلية

القادة السياسيون في اليمن يشكلون تحالفا جديدا مؤيدا للسلام

الإخوان المسلمون في اليمن يتشبثون بأحلام الخلافة

تصاعد خسائر الطائرات الأمريكية بدون طيار في اليمن

وسط الصراع في غزة، كيف تستغل روسيا التحديات الجيوسياسية في البحر الأحمر؟

ميرف سونا أوزيل أوزكان

DAILY SABAH

صراعات الممرات المائية تسلط الضوء على تحولات القوى في القرن الحادي والعشرين

في ظل تزايد النزاعات الدولية في العالم، تزداد أهمية الجغرافيا السياسية يوما بعد يوم. ويعد الموقع الجيوسياسي مصدرًا مهمًا للقوة لجميع الجهات الفاعلة، بغض النظر عن قوتها الفعلية. وهذا ينطبق على اليمن والبحر الأحمر، والتي برزت كواحدة من أبرز المناطق في العالم. وعلى المستوى التاريخي أيضا، كان البحر الأحمر طريقًا تجاريًا مهمًا يربط بين قارة أفريقيا على سواحله الغربية والشرق الأوسط على سواحله الشرقية، حيث أنه يعد بوابة إلى الطرف الجنوبي من إفريقيا، مما يجعله منطقة حيوية للتجارة البحرية.

وقد أدى افتتاح قناة السويس خلال العهد العثماني إلى تضخيم أهمية هذه المنطقة حيث أدت إلى تقصير المسافات وخفض التكاليف. ولقد حظيت محاولات الحوثيين في البحر الأحمر لتعطيل التجارة باهتمام، لكن ليس كل الدول ترى ذلك تهديدًا. وفي حين أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الهدفان الرئيسيان لهما، إلا أنه يُنظر إلى الصين وروسيا كجهات فاعلة قوية وصديقة من قبل الحوثيين.

القتال من أجل الممرات والجغرافيا السياسية

فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية، فإن القضية الأكثر أهمية التي تتبادر إلى الذهن هي النقل في القطاع الاقتصادي للدول. ومع اندلاع الصراع الروسي الأوكراني، كان هناك بحث دولي متزايد عن طرق نقل بديلة للسلع التجارية، وخاصة موارد الطاقة، التي احتكرتها روسيا سابقا. وتمثلت إحدى أدوات العقوبات الغربية الأكثر شمولا فيما يتعلق بدعمه لأوكرانيا في البحث عن هذا الطريق. وقد أصبح هذا الاتجاه ضروريا لتوسيع قدرة الدولة وتشجيع التنمية والتقدم والتمكين الاقتصادي.

وتشن الجهات الفاعلة الدولية الآن حربا من خلال هذه الشبكات. وكما رأينا، خاصة في السنوات الأخيرة، أصبحت حروب الممرات أداة قوية للسيطرة على السياسة الخارجية والهيمنة عليها، واليوم، تعد «حروب الممرات أو الطرق» النقاط الساخنة الرئيسية في المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى أوروبا ومن الهند إلى أوكرانيا. وفي هذا الصدد، تحصل الجهات الفاعلة التي تسيطر جيوسياسيًا على ممرات العبور على مزايا كبيرة، وهذا النهج يتوافق مع المنظور الواقعي.

وعلاوة على ذلك، لوحظت هذه القضية أيضا في مسابقة مجموعة العشرين الصيفية لعام 2023؛ حيث حضر الرئيس الأمريكي بايدن القمة وأعلن عن ممر اقتصادي «تاريخي» يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وهو ما يعتقد البعض أنه خطوة ضد مبادرة الطريق والحزام الصينية. ويسهل الممر نقل موارد الطاقة إلى أوروبا، حيث وقعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والهند وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي مذكرات تفاهم لإعداد «خطة عمل». ومع ذلك، تسبب الافتقار إلى الالتزام المالي في تحدي جيوسياسي جديد في مجموعة العشرين.

روسيا والبحر الأحمر

يواجه البحر الأحمر هجمات تستهدف الطاقة والنقل البحري العالمي، حيث زادت جماعة الحوثي شبه العسكرية من هجماتها على السفن التجارية التي تنتمي إلى أصل إسرائيلي منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر. وتتركز الهجمات في القرن الأفريقي ومضيق باب المندب في المنطقة الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية. وتعد المنطقة حيوية للحركة التجارية ونقل النفط، حيث ينقل خط أنابيب سوميد النفط الخام إلى الشمال عبر مصر، بسعة 2.5 مليون برميل يوميا. ويعرف طريق البحر الأحمر أيضا بأنه رابط شحن حيوي بين أوروبا وآسيا، حيث يحمل ما يقرب من 15٪ من حركة الملاحة البحرية في العالم. والبديل هو الالتفاف حول الطرف الجنوبي لأفريقيا، مما سيضيف حوالي 10 أيام إلى رحلة سفينة حاويات نموذجية، مما يزيد من التكاليف ويسبب تأخيرات للعملاء. وتتمتع السفن التي يمكنها الاستمرار في استخدام قناة السويس بميزة تنافسية على نظيراتها.

ومنذ فبراير 2022، تسعى روسيا بنشاط إلى إنشاء بديل للغرب في الساحة الدولية. ويشكل تركيزها على أفريقيا جزءا محوريا من هذه الاستراتيجية. وبالإضافة إلى البحث عن شراكات جديدة لمواجهة سياسة التطويق الذاتي للغرب وحلف شمال الأطلسي في المجال الأمني، هناك خطاب متزايد حول مساعي الشراكة الإقليمية والعالمية والتعاون. ولا يمكن المبالغة في أهمية انسحاب القوى الغربية من الدول الأفريقية، وخاصة في سياق الديناميكيات المتغيرة بين أفريقيا وروسيا. وفي ظل تضاؤل الهيمنة الغربية في أفريقيا، فإن النفوذ الروسي في صعود.

وبالتالي، فإن اليمن والبحر الأحمر يحملان أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة لروسيا. لدى روسيا سياستان حاسمتان في هذه المنطقة. أولا، تعمل روسيا على تعزيز علاقات أعمق مع اليمن ضد الغرب، مما يفيد الاقتصاد الروسي. ثانيا، لدى روسيا حلفاء من الحوثيين في اليمن. ومع الدعم المحتمل من روسيا، ستضعف القوة الاقتصادية للغرب بشكل غير مباشر. ومن الضروري اعتبار أن روسيا لا تشارك في علاقات عميقة مع اليمن أو تطورها في الوقت الحالي. يختلف دور روسيا في الصراع اليمني اختلافا كبيرا عن دورها في سوريا وليبيا. على الرغم من أن روسيا لم تشارك عسكريا في الصراع اليمني، إلا أنها ليست خارج هذا المزيج تماما.

ومن ناحية أخرى، تعمل روسيا واليمن على تنمية علاقة أعمق. ففي فبراير 2024، التقى رئيس مجلس الدوما برئيس وزراء اليمن لمناقشة التعاون والأمن الإقليمي. وعلى الرغم من التحديات، زادت التجارة الثنائية بنسبة 90٪، ومن المتوقع أن تعزز الزيارة هذه العلاقات. وهذا بمثابة مؤشر إيجابي على إمكانية استمرار النمو والنجاح في العلاقة بين البلدين، حتى في ظل التطورات الصعبة. وفي يناير/كانون الثاني، أثارت الغارات الجوية التي شنتها القوات البريطانية والأمريكية على أهداف للحوثيين مخاوف أولية بشأن النزاع المطول، حيث أعربت روسيا علنا عن إنتقادها لهذه الأعمال. وفي فبراير/شباط، التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأحمد عوض بن مبارك، رئيس وزراء الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، في موسكو.

وبالإضافة إلى روسيا، تتمتع الصين أيضا بنفوذ مهم في المنطقة. ويتمثل المؤشر الأكبر على ذلك في سياسة عدم الاعتداء التي يتبعها الحوثيون تجاه السفن الروسية والصينية. وبينما تتعرض السفن الأمريكية والإسرائيلية للهجوم في المنطقة، أعلن الحوثيون أنهم لن يهاجموا السفن الروسية والصينية وأن تحركات هذه السفن في البحر الأحمر ليست تحت التهديد.

وتعكس الهجمات في المنطقة صراعات السلطة والمصالح الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. ونتيجة لذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية في سياق حروب الممرات يتمثل في النفوذ والدعم الذي يمكن خلقه في المنطقة بدلا من الوجود المادي الفعلي. إن انعكاس السياسات التي تتبعها إسرائيل في غزة بدعم من الولايات المتحدة هو أن الغرب قد ضرب الأمن التجاري في البحر الأحمر. ومن ناحية أخرى، تواجه الولايات المتحدة مخاطر وصراعات جيوسياسية هائلة، لا سيما في البحر الأحمر. وعلى الرغم من أنه يبدو مثالا صغيرا، فإن عواقبه ستكون محسوسة بشكل أكثر وضوحًا على الساحة الدولية، حيث تستمر حروب الممرات، مع ما لها من مزايا وعيوب لجميع الأطراف الفاعلة على المدى الطويل.

https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/red-sea-geopolitical-challenge-amid-gaza-conflict-russias-impact

السعي لتحقيق سلام مستقر في اليمن يحفظ المصالح الأمريكية

THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy

ندوى الدوسري، ستيفن فاجن

تحليل موجز

يناقش سفير الولايات المتحدة في اليمن مع أحد الخبراء الممارسين في مجال النزاعات خيارات السياسات المتاحة أمام واشنطن لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن.

«في 28 أيار/مايو، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع ندوى الدوسري والسفير ستيفن فاجن. والدوسري هي باحثة غير مقيمة في «معهد الشرق الأوسط» وزميلة في «مركز الجماعات المسلحة»، وتتمتع بخبرة ميدانية في اليمن تزيد عن عشرين عاماً. وفاجن هو سفير الولايات المتحدة في اليمن والمدير السابق لـ «مكتب الشؤون الإيرانية في وزارة الخارجية الأمريكية». وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهما».

ندوى الدوسري

يحتاج اليمنيون إلى إنهاء العنف وإلى حكومة فاعلة لاستعادة حياتهم الطبيعية. فهم بحاجة إلى طرق مفتوحة، وإمكانية السفر جواً، ورواتب يمكن الاعتماد عليها، والقدرة على العودة إلى ديارهم دون خوف من الاضطهاد. ومن الناحية المثالية، يمكن تحقيق ذلك من خلال الحوار، يجتمع بموجبه الحوثيون والأطراف اليمنية الأخرى للاتفاق على صيغة لتشارك السلطة. ومع ذلك، فإن تعقيدات العالم الحقيقي أحبطت هذه السيناريوهات.

ويقدم التاريخ أسباباً وافية للتشكيك في الحوار مع الحوثيين، الذين استغلوا المفاوضات منذ عام 2014 لعرقلة العملية وتعزيز مركزهم. فقد استغلوا ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والانقسامات السياسية، والاتفاقيات الدولية لصالحهم، وأظهروا مراراً وتكراراً فطنتهم الاستراتيجية والتزامهم بأهدافهم طويلة الأمد. على سبيل المثال، تم التوسط في «اتفاقية ستوكهولم» لعام 2018 من قبل الأمم المتحدة مع حصولها على دعم كبير من المجتمع الدولي، إلا أنها لم تؤدِ سوى إلى تشجيع الحوثيين، الذين أعادوا تجميع صفوفهم لاحقاً، واستولوا على ثلاث محافظات حيوية، وبدأوا بتهديد محافظة مأرب، آخر معقل للحكومة في شمال البلاد.

وتقود الجماعة أيديولوجية تمتد إلى ما هو أبعد من اليمن، حيث تعتبر مهمتها جزءاً من حركة جهادية أوسع نطاقاً، تهدف إلى تحويل البلاد إلى معسكر تجنيد لجيش جهادي عالمي. وقد حوّلت هذه الأيديولوجية، المدعومة من إيران، الحوثيين إلى قوة هائلة، قادرة على التفوق استراتيجياً على خصومها واستغلال كل فرصة لتعزيز أجندتها.

ولذلك، يتعيّن على صنّاع السياسات أن يستعدّوا للسيناريو الأسوأ. ومن المؤسف أن النتيجة الأكثر ترجيحاً لخطة سلام «خارطة الطريق» الحالية التي تدعمها الأمم المتحدة تتمثل في تصاعد العنف. ومن المرجح أن يستغل الحوثيون الاختراق في العملية ليزدادوا قوة ويسيطروا على أجزاء إضافية من اليمن.

وبناءً على ذلك، يُعتبر تدريب قوات الحكومة اليمنية وتجهيزها ودعمها ضرورياً لمنع الحوثيين من توسيع سيطرتهم. ويجب على الأطراف المهتمة أيضاً معالجة الخلافات الداخلية للحكومة وتعزيز التعاون بين القوى السياسية المختلفة.

ويُعد الدعم الاقتصادي حيوياً أيضاً. ويجب تحسين الخدمات والبنية التحتية لتحقيق الاستقرار في البلاد، لا سيما في مناطق مثل عدن، حيث يؤدي انقطاع التيار الكهربائي وتردي الظروف المعيشية إلى تأجيج الاضطرابات. ومن الضروري الاستثمار في مستقبل اليمن لمنع المزيد من التدهور.

وبالنظر إلى المستقبل، يمكن أن يساهم توسيع التعاون الإقليمي في تحسين الوضع بشكل كبير. ينبغي على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة العمل معاً لتقوية القوات اليمنية وضمان استعدادها لمواجهة تصعيد حوثي محتمل. ولا يهدف هذا الإعداد إلى الحفاظ على الوضع الراهن، بل إلى منع خسارة المزيد من الأراضي.

إن ترسانة الحوثيين من الصواريخ والطائرات المسيّرة وقدراتهم العسكرية الأخرى تجعلهم متفوقين على القوى الأخرى في اليمن. وإذا نجحوا في السيطرة على البلاد، فلن ينتهي العنف. فالحوثيون يعتبرون أنفسهم جهة فاعلة إقليمية وعالمية، حيث تمتد طموحاتهم أبعد من حدود اليمن، مما يشكل تهديداً للمنطقة الأوسع نطاقاً.

ستيفن فاجن

يتمثل الوضع النهائي المثالي لليمن بدولة تنعم بالسلام وتتقدم نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، دون أن تشكل تهديداً للمنطقة أو المجتمع الدولي. وقد تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هذا الهدف طويل المدى على الرغم من التحديات العديدة. وقد حافظت الدبلوماسية الأمريكية والسعودية وتلك الخاصة بالأمم المتحدة على الهدنة، وكسرت حلقة الهجمات العسكرية والغارات الجوية للتحالف داخل اليمن، ووضعت حداً تقريباً لجميع هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد دول الخليج خلال العامين الماضيين. ويجب الحفاظ على هذه الإنجازات.

لقد عانى اليمن الأمرّين، حيث سقط 400 ألف قتيل بسبب النزاع. ولا تدعم الولايات المتحدة عودة أي طرف إلى الحرب، مدركةً أنه لا يوجد حل عسكري. ويدرك المجتمع الدولي أن الحوثيين سيظلون عنصراً سياسياً، مما يجعل من الضروري السعي إلى تسوية سياسية شاملة نحو التنمية المستدامة والسلام. ومن المرجح أن تتضمن هذه التسوية ترتيباً سياسياً انتقالياً يؤدي إلى عملية انتخابية للمصادقة على الاتفاق النهائي.

وتسلط الهجمات الأخيرة على السفن الضوء على الحاجة الملحة لتسهيل عملية السلام. ولا تستطيع الحكومة اليمنية التوقيع على اتفاق يترك للحوثيين إمكانية الوصول إلى الأسلحة دون قيود. وينبغي أن ينصبّ التركيز على تعزيز مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني لخلق الظروف المؤاتية للسلام. على سبيل المثال، يُعدّ «مجلس القيادة الرئاسي»، الذي أنشئ في نيسان/أبريل 2022، هيئة أكثر شمولاً من الناحية السياسية من الكيانات السابقة. ولتجنب المزيد من النزاع الداخلي، يجب توحيد قوات الأمن تحت قيادة «مجلس القيادة الرئاسي».

وتعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً على تضييق دائرة الخلافات وتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إحلال السلام. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، هدفت مبادراتهم إلى الانتقال من وقف إطلاق النار المؤقت إلى وقف إطلاق النار الدائم والشامل. ويُعدّ الحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر أمراً بالغ الأهمية - فدون حماية دولية، سوف يعبر عدد أقل من السفن هذا المسار، وستواجه المنطقة المزيد من هجمات الطائرات المسيّرة والصواريخ وستكون أكثر عرضة للكوارث البيئية.

وتستمر الجهود الرامية إلى منع تزويد الحوثيين بالأسلحة، مع إبلاغ الأمم المتحدة بتنفيذ عمليات ناجحة في هذا الإطار. ويُعتبر هذا العمل أساسياً لدعم قرارات مجلس الأمن الدولي.

ومع ذلك، فإن الطريق إلى الأمام مليء بالتحديات. فالحلول التبسيطية لا يمكنها معالجة مشاكل اليمن المعقدة، ومن الضروري اعتماد نهج واقعي وحذر. كما أن احتضان الفصائل المتنوعة سياسياً في البلاد والعمل معها أمر بالغ الأهمية لضمان مستقبل مزدهر ودمج المجتمع اليمني الأوسع نطاقاً ضمن عملية السلام. ويبقى الهدف هو التوصل إلى حل شامل يعالج تعقيدات البلاد ويؤدي إلى السلام والتنمية الدائمين.

وكما سبقت الإشارة، فإن إحدى أهم الخطوات هي الانتقال من الهدنة الحالية إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار. وعلى الرغم من صعوبة هذه الخطوة والوقت الطويل الذي تستغرقه، إلا أنها ضرورية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وعلى وجه التحديد، فإن حماية الشحن الدولي وضمان حرية الملاحة أمر بالغ الأهمية.

ويُعد التعافي الاقتصادي أمراً ضرورياً أيضاً. فالاقتصاد اليمني عانى بشدة، مع عدم تصدير النفط أو الغاز الطبيعي في الوقت الحالي. ومن الممكن أن تؤدي استعادة هذه الصادرات وتعزيز نمو القطاع الخاص إلى تحسين حياة اليمنيين بشكل كبير حتى في غياب تسوية شاملة. ويتطلب تحقيق ذلك إرادة سياسية كافية من كافة الأطراف لتهيئة الظروف المناسبة.

وتظل الولايات المتحدة وشركاؤها الدوليون ملتزمين بالعمل مع اليمن ودول المنطقة الأخرى لمنع تدفق الأسلحة إلى الحوثيين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. وهذا الجهد المستمر أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الأمن الإقليمي ودعم عملية السلام.

وفي نهاية المطاف، يتطلب إرساء السلام اتباع نهج شامل وجامع يعالج الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية للنزاع. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم اليمن في هذه العملية المعقدة، مدركاً أنه على الرغم من أن الطريق إلى الأمام مليء بالتحديات، إلّا أن هدف اليمن المسالم والمزدهر يستحق العناء.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/pursuing-stable-peace-yemen-preserves-us-interests

ميناء إيلات لا يزال خاليًا من السفن.. الحوثيون يخنقون المدينة الساحلية

اثان كلابين

تعاني مدينة إيلات من ضائقة مالية بسبب إغلاق مينائها منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي نتيجة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. ومع ذلك، يتم إعادة توجيه البضائع إلى الموانئ الإسرائيلية المطلة على البحر المتوسط، مما يضمن استمرارية تدفق التجارة الدولية.

هاجم الحوثيون في اليمن إسرائيل 53 مرة على الأقل منذ بداية الحرب في غزة في 7 أكتوبر 2023، وفقا لخدمة أبحاث الكونغرس الأمريكي. ولا تستهدف حركة أنصار الله / الحوثي المدعومة من إيران الأراضي الإسرائيلية فحسب، بل تستهدف أيضا السفن التجارية والبحرية بالقرب من مضيق باب المندب أثناء محاولتها الوصول إلى البحر الأحمر وميناء إيلات الإسرائيلي.

وتعد مدينة إيلات وميناءها الواقعان على الطرف الشمالي من البحر الأحمر محميان بأنظمة مضادة للصواريخ، لكن اقتصاد إيلات وعمليات الميناء تراجعت إلى الصفر.

وكما وصف جدعون غولبر، الرئيس التنفيذي لميناء إيلات، الوضع لـ The Media Line، «يحاول الحوثيون خنق إيلات واقتصادها. وتستوعب الموانئ الإسرائيلية المتبقية الشحنات التي يتم تسليمها عبر البحر الأحمر. وإذا تصاعد الصراع في الشمال، بين إسرائيل وحزب الله، الأمر الي سيؤثر على الموانئ في البحر الأبيض المتوسط، فقد يصبح هذا تهديدا وطنيا».

وأشار جدعون إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، «تحتاج العديد من السفن التي تتحرك بين إسرائيل وآسيا إلى تغيير مسارها حول إفريقيا لتجنب هجمات الحوثيين قبالة الساحل اليمني. وهذا يضيف الوقت والتكاليف إلى الشحنات، مما يزيد أيضا من خطر الهجمات من أماكن أخرى، مثل ساحل جنوب أفريقيا أو مضيق جبل طارق».

وفي 10 يناير/كانون الثاني، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2722، الذي أدان هجمات الحوثيين وأكد حقوق الدول الأعضاء في الدفاع عن سفنها. وتسلط هذه الخطوة الدولية الضوء على القلق العالمي المستمر بشأن الأمن البحري والآثار الاقتصادية لأعمال الحوثيين في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من أجل ميناء إيلات واقتصاده وسكانه.

وأكد جدعون: "على الولايات المتحدة أن تشارك بشكل أكبر في صد الحوثيين الآن، وليس لاحقًا عندما يزداد الوضع سوءًا . وإذا اعتبرت الولايات المتحدة ضعيفة في المنطقة وتم السماح للحوثيين بالاستمرار، فستتفاقم المشكلة أيضًا. وبينما يستهدفون السفن، يسرقون الأصول والأموال. وفي الوقت نفسه، تمولهم إيران أيضًا. وهذا يتيح لهم تصعيد هجماتهم وزيادة نطاقها. نحن بحاجة إلى حل كامل لكسر هذه الحلقة التي تستمر في تأجيج هجمات الحوثيين".

لكن في الوقت الحالي، تدير موانئ إسرائيل الأخرى قضايا الشحن. وتحدث إيلي بار يوسف، الرئيس التنفيذي لميناء أشدود، لـ Media Line عن نظام الموانئ الإسرائيلي:

«يعد ميناء إيلات استراتيجي، لكنه صغير نسبيا مقارنة بالموانئ الرئيسية في إسرائيل، حيث يتعامل مع حوالي 5٪ من حجم التداول في البلاد. وفي ميناء أشدود، كانت لدينا القدرة على استقبال الشحنات التي كانت ستذهب إلى إيلات. لقد تعافينا تدريجيا منذ الركود الاقتصادي الناتج عن COVID-19، وأضيفت السفن التي تم تغيير مسارها من إيلات إلى هذه المعادلة. وهذه بالتأكيد تعد مشكلة بالنسبة لإيلات، ولكنها ليست كلك بالنسبة لنا».

وتابع بار يوسف: «في ميناء أشدود، نستعد لسيناريوهات تصعيد من الشمال مع حزب الله، ولكن هناك سيناريوهات أخرى محتملة أيضا. ومنذ بداية الحرب، كنا نستعد لأي موقف. لدينا «روتين الطوارئ» الخاص بنا، وكل شخص يعمل في الميناء يعرف ماذا يفعل إذا حدث شيء ما ».

وأوضح بار يوسف أن تغيير المسارات الناجم عن هجمات الحوثيين يمثل مشكلة لمصر والأردن وحتى المملكة العربية السعودية. وبالنسبة لإسرائيل أيضا، يستغرق سفر البضائع ما يصل إلى ثلاثة أسابيع أطول، مما يخلق إزعاجا لبعض المستوردين. كما إن بعض تكاليف الشحن تزداد أيضا. ومع ذلك، فإن أسعار السلع المستوردة مستقرة بشكل عام.

وفي الواقع، وفقا لبار يوسف، تتنافس الموانئ في إسرائيل، مثل تلك الموجودة في حيفا وأشدود، مع بعضها البعض لاستقبال السفن القادمة من آسيا. واختتم قائلا: «بالنظر إلى القدرة الحالية المتاحة للموانئ في إسرائيل ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4٪ سنويا، يمكن للبنية التحتية الحالية للموانئ أن تستمر في خدمة البلاد لمدة 20 إلى 30 سنة قادمة».

وتواصلت Line Media The مع ساريت فيشبان، مديرة العلاقات الدولية وتطوير الأعمال في اتحاد غرف التجارة الإسرائيلية، لشرح كيف أثر الصراع المستمر في غزة على العلاقات التجارية الدولية لإسرائيل، حيث قالت: «ارتفعت أسعار الشحن بسبب التحديات اللوجستية، وأكد الصراع على أهمية تنويع التجارة. وتضطر خطوط الشحن من الشرق الأقصى إلى الالتفاف حول إفريقيا بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. وفي إسرائيل، تأثر قطاع البناء بشدة، وشهدنا أيضا ارتفاعا في الطلب على معدات الطوارئ والمنتجات الغذائية ذات العمر الافتراضي الطويل، لكن خطر انقطاع التجارة الدولية في المنطقة هو قضية عالمية ولا تهم الوجهات الإسرائيلية فقط».

وفيما يتعلق بالتصعيد المحتمل في الشمال في ظل تأثير حزب الله على العلاقات التجارية الدولية لإسرائيل، كتبت فيشبان أنه «في الوقت الحالي، لا يوجد أي تأثير، على الرغم من أننا إذا شهدنا تصعيدا، فقد نبدأ في رؤية أن المصانع الموجودة في الشمال قد لا تكون قادرة على العمل بشكل مستمر. ويعمل الميناءان الإسرائيليان في حيفا وأشدود بكامل طاقتهما دون أي اضطراب. النقل البري يعمل بشكل كامل كذلك. قد تكون إسرائيل في حالة حرب لكنها ليست منطقة حرب».

وأضافت: «المجتمع التجاري الإسرائيلي على دراية كاملة بمواقف الأزمات وهو مرن وقادر على التكيف بسرعة وإيجاد حلول إبداعية. يعرف المستوردون والمصدرون كيفية التكيف بسرعة وإيجاد حلول إبداعية. لقد خرجت إسرائيل دائمًا من مواقف مشابهة بمزيد من الابتكار وريادة الأعمال الواسعة. ومع ذلك، باعتبارنا صوت القطاع التجاري في إسرائيل، أنشأنا قناة مخصصة لأعضائنا لرفع مشاكلهم واحتياجاتهم. وبدأنا في تحديد احتياجات مجتمع المستوردين وتجار التجزئة الإسرائيليين ومساعدتهم في قضايا الشحن».

وقال ريتشارد هوسي، وهو مستشار خبير في مجال الأمن البحري والمدير الإداري لشركة «ويفترين»، وهي شركة استشارية دولية للشحن، لـ « Line Media The « إن حزب الله وحماس لم يهاجما السفن التجارية، ويركزان بدلا من ذلك على الأهداف البرية.

وأضاف هوسي: «ومع ذلك، فإنهم يمتلكون قدرات يمكن أن تهدد العمليات البحرية، مثل الصواريخ المضادة للسفن وتكتيكات القوارب الصغيرة». وبحسب ما ورد حصل حزب الله على أسلحة متطورة، بما في ذلك صواريخ مضادة للسفن، من حلفائه، ويمكن أن يشكل نظريا تهديدا للشحن التجاري في البحر الأبيض المتوسط. وقد ركزت حماس أنشطتها على الهجمات الصاروخية وعمليات الأنفاق، وعلى الرغم من أنها يمكن أن توسع تكتيكاتها لتشمل التهديدات البحرية، إلا أن ذلك يعتبر غير مرجح».

وعلى الرغم من أنهم لم يهاجموا السفن التجارية بعد، إلا أن التهديد لا يزال قائما في تصاعد الصراعات، حيث هددت حماس الشحن في شرق البحر الأبيض المتوسط، لكنها تفتقر على الأرجح إلى الدقة اللازمة لضرب السفن المتحركة دون مساعدة طرف ثالث.

وأشار هوسي إلى أن «الاضطرابات في التجارة البحرية حول إسرائيل يمكن أن يكون لها تداعيات عالمية كبيرة». ويعد شرق البحر الأبيض المتوسط ممرا بالغ الأهمية لنقل البضائع بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويمكن أن تؤدي الاضطرابات المطولة إلى زيادة أوقات الشحن وتكاليفه، مما يؤثر على سلاسل التوريد والاستقرار الاقتصادي، لا سيما في التصنيع والتجزئة.

وفيما يتعلق بالتهديد الذي يشكله الحوثيون، قال هوسي إنهم كثيرا ما استهدفوا السفن في جنوب البحر الأحمر، خاصة بالقرب من مضيق باب المندب، كما امتدوا مؤخرا إلى خليج عدن. وتعتمد قدرتهم على التوسع على الأسلحة المتقدمة والدعم الإيراني.

وتابع هوسي: «ومع ذلك، فإن معدل نجاحهم في ضرب الأهداف أقل من مثير للإعجاب، حتى عندما لا تشارك فيه الأصول البحرية». «يمكنهم نظريا توسيع نطاق وصولهم، مما يهدد طرق الشحن الأوسع.

وتردع القوات البحرية الدولية في البحر المتوسط والبحر الأحمر هجمات المسلحين والقراصنة. حققت السفن الحربية بعض النجاح ضد القرصنة، لكن الجماعات الإرهابية، وخاصة الحوثيين، تتمتع بالمرونة. ومن المرجح أن يواصل التحالف حماية السفن والتركيز على استهداف قواعد الحوثيين واللوجستيات.

وفيما يتعلق بضعف الموانئ مثل حيفا وأشدود، قال هوسي إن موانئ مثل حيفا وأشدود تقع ضمن نطاق صواريخ حزب الله. ويمكن أن يؤدي التصعيد الكبير للصراع إلى هجمات تعطل التجارة وتغير مسار البضائع.

كان للنزاعات الماضية نجاح محدود في استهداف الموانئ الإسرائيلية، حيث يعمل نظام القبة الحديدية على تقليل هذا الاحتمال بشكل أكبر. وقد تم التصدي لهجمات الطائرات المسيرة الأخيرة بشكل فعال . وتعود الاضطرابات الحالية إلى حد أكبر إلى قرارات سياسية وتجارية، حيث تتجنب بعض شركات الشحن الموانئ الإسرائيلية.

وأشار هوسي كيف تزن خطوط الشحن الاختيار بين الهجمات المحتملة أثناء العبور إلى البحر الأحمر أو ثلاثة أسابيع إضافية حول إفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط.

إن الطريق الأكثر أمانا للسفن هو الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، مما يقلل من حركة المرور في باب المندب بنسبة 60٪ مقارنة بالعام الماضي. أولئك الذين يخاطرون بالسير في مناطق الاشتباك غالبا ما يحملون بضائع قابلة للتلف أو يقبلون المخاطر بسبب فرص الإصابة المنخفضة. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف التأمين والأمن، تشمل الفوائد ارتفاع أسعار الإيجار وانخفاض تكاليف الوقود. كما تبقى بعض السفن قريبة من السفن الصينية، معتقدة أنها لن تكون مستهدفة من قبل الحوثيين.

https://themedialine.org/top-stories/eilat-still-shipless-houthis-strangle-port-city/

القادة السياسيون في اليمن يشكلون تحالفا جديدا مؤيدا للسلام

منذ عام 2014، واليمن غارقة في نزاع مسلح بين الحكومة اليمنية، جماعة الحوثيين المتمردة، والجهات الفاعلة الدولية التي تدعم كلا الجانبين، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من 400 ألف يمني وترك ما يقرب من ثلثي البلاد في حاجة إلى مساعدات إنسانية. أجبر العديد من القادة السياسيين اليمنيين الذين يدعمون الحكومة المعترف بها دوليا في البلاد على الفرار من البلاد منذ أن سيطر الحوثيون على صنعاء، عاصمة اليمن. وبسبب انقسامهم بسبب الصراع ومعيشة البعض منهم في المنفى، لم تتح للسياسيين المتحالفين مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا سوى فرص قليلة للتجمع لمناقشة القضايا اليومية التي تواجه الشعب.

وتستعد الحكومة اليمنية الآن لبدء حوار «يمني يمني» طال انتظاره مع الحوثيين لإنهاء الصراع الذي طال أمده والموافقة على ترتيبات سياسية جديدة بعد عقد من العنف وعدم الاستقرار. وقبل هذه المحادثات المحتملة، تدرك الأحزاب والحركات السياسية الرائدة الداعمة للحكومة الشرعية الحاجة الملحة لحل خلافاتها السياسية وتحديد السياسات الرئيسية التي يجب معالجتها للمساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية.

وفي أبريل/نيسان 2024، اجتمع أربعة وعشرون ممثلا عن الأحزاب والحركات السياسية الرئيسية الداعمة للحكومة اليمنية في عدن، العاصمة اليمنية المؤقتة، في اجتماع استمر يومين بهدف بناء توافق في الآراء ورسم مسار مستقبلي للبلد. ويعد هذا الحوار متعدد الأطراف أول اجتماع يعقد في البلاد للكيانات السياسية الرائدة في اليمن منذ بداية الحرب.

وخلال جلسة الحوار التي يدعمها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من خلال اتحاد الانتخابات وتعزيز العملية السياسية (CEPPS)، ناقش ممثلو الأحزاب والجماعات أولوياتهم السياسية الرئيسية، فضلا عن أهم العوائق أمام السلام في اليمن. وفي حديثه إلى الصحافة، أشاد أحد المشاركين في الحوار بالطبيعة الشاملة لما أصبح يعرف باسم «التحالف السياسي الوطني» وأشار إلى دوره في المساعدة على «استعادة الحياة السياسية بعد أن غادر القادة البلاد وعاشوا كجزر متفرقة موزعة بين دول العالم العربي».

جمع المعهد الديمقراطي الوطني 24 ممثلا عن مختلف الأحزاب والحركات السياسية في عدن باليمن لأول مرة منذ انقلاب الحوثيين عام 2014.

بدأ المشاركون في الحوار بآراء مختلفة حول الأولويات الأكثر إلحاحا في البلاد وكيفية معالجتها، بما في ذلك كيفية حل القضية الجنوبية. ومع ذلك، اتفقت جميع الأطراف على أهمية الخروج من الحوار ببيان موحد يمكنهم مشاركته مع الجمهور لإظهار التزامهم بحل النزاع. وبعد الحوار، لاحظ أحد المشاركين أن مثل هذه المناقشات «مهمة للغاية لإعادة تنشيط العمل السياسي من قبل الأحزاب والمكونات السياسية بعد فترة من الركود».

وفي ختام الحوار، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ممثلي جميع الأحزاب والجماعات البالغ عددهم 24 لتحديد سبع أولويات رئيسية، العمل بشكل تعاوني ضمن منصة «التحالف السياسي الوطني»، الاتفاق على معالجة مظالم ومطالب جنوب اليمن كمفتاح لتسوية سياسية دائمة، وإنهاء الانقلاب الحوثي من خلال إعادة المؤسسات الحاكمة في اليمن إلى سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، وتقديم خدمات حكومية موثوقة للشعب اليمني، ومكافحة الفساد والإرهاب. ويمثل الاتفاق خطوة مهمة نحو بناء توافق في الآراء بين الأطراف الرئيسية في اليمن، وسيساعد على تنشيط القوى السياسية التي تدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، مما يسمح لها بالمشاركة بشكل أكثر فعالية في محادثات السلام المستقبلية. وفي حين أن الطريق إلى تحقيق التوافق السياسي والوحدة في اليمن مليء بالعديد من العقبات المحتملة، فإن الالتزام الذي أظهره هؤلاء القادة بتنحية الخلافات جانبا لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحا في اليمن يعد سببًا للتفاؤل.

كما أن الحوار السياسي وتوافق الآراء يشكلان إشارة مهمة للمجتمع الدولي على الالتزام اليمني بالطريق السلمي للمضي قدما. وكما قال أحد المشاركين بعد الحوار، فإن مخاطر الفشل في إنهاء الحرب كبيرة، وأهمية إقامة دولة سلمية وفعالة وموحدة في اليمن تمثل «الدافع الأكبر لنجاح هذا التحالف». وبينما يشرع القادة في عملية طويلة وشاقة لإعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب، يمكن للمجتمع الدولي العمل مع القادة اليمنيين الأكفاء والمتحمسين للتفاوض على السلام ووضع اليمن على الطريق نحو الحكم المستدام.

وعلى الرغم من استمرار الصراع والأزمة الإنسانية، أعرب الشعب اليمني والمجتمع الدولي عن حماسهما للحوار والتحالف السياسي الوطني المخطط له. غطت المنشورات ووسائل الإعلام الرائدة في اليمن هذه التطورات والحوار الوطني حولها لمدة ثمانية أيام متتالية بعد المؤتمر. وأعربت ليس كامبل، كبير مساعدي المعهد الديمقراطي الوطني والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي حضرت الفعالية، عن تفاؤلها بمستقبل أفضل للشعب اليمني بعد الحوار. وقالت كامبل: «إن العمل مع الشركاء في اليمن الملتزمين بالمشاركة في العمل على تطوير توافق سياسي يمنحنا الأمل في أن يتمكن القادة اليمنيون من كسر حلقة العنف التي يعاني منها شعبهم وبناء سلام مستدام». «وسيضخ هذا الحوار التاريخي والاتفاق السياسي طاقة جديدة في الحياة السياسية في اليمن، وينشط الأحزاب والحركات والكيانات السياسية، وسيمثل خطوة مهمة في حل الصراع المستمر منذ عقد من الزمان والذي جلب عدم الاستقرار والاضطرابات والمأساة لملايين من الشعب اليمني.»

https://www.ndi.org/our-stories/yemen-s-political-leaders-forge-new-pro-peace-coalition

في المنفى في تركيا، الإخوان المسلمون في اليمن يتشبثون بأحلام الخلافة

NEW LINES MAGAZINE

فارع المسلمي هو زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الأبحاث البريطاني تشاتام هاوس

بعد ما يقرب من عقد من الحرب الداخلية، يمر حزب الإصلاح بأحد أدنى مستوياته تاريخيا، حيث يرتبط مصيره بالأولويات المتغيرة لحلفائه الدوليين.

في عام 2012، كان أحد القرارات الرئيسية الأولى للحكومة التي وصلت إلى السلطة في اليمن بعد ثورة 2011، والتي كان يسيطر عليها حزب الإصلاح، التابع لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، هو بناء نصب تذكاري عملاق للجنود الأتراك الذين غزوا البلاد واحتلوها مرتين، في عامي 1538 و 1849. بقي النصب التذكاري هناك في صنعاء حتى قرر الحوثيون تدميره في أوائل عام 2023.

أزعج النصب التذكاري اليمنيين القوميين لأنه اعتبر تكريما للغزاة، حيث انسحب بعض الوزراء غير المنتمين إلى حزب الإصلاح من اجتماع مجلس الوزراء اعتراضا على القرار – لكن الإصلاح كان قد أعد كل شيء. وبدا حليفه، رئيس الوزراء آنذاك محمد سالم باسندوة، مصرا على تنفيذ خطوة من شأنها أن تحببه إلى الرئيس رجب طيب أردوغان، حتى لو كان ذلك يعني ما يراه العديد من اليمنيين إعادة كتابة التاريخ اليمني وتجاهل الروايات والمشاعر القومية اليمنية.

لم يكن هذا الرهان الأخير الذي راهن عليه الإصلاح على تركيا. طوال فترة الانتخابات الرئاسية التركية التي شهدت منافسة شديدة في عام 2023، وقف اليمنيون المنتسبون إلى التجمع اليمني للإصلاح في طليعة الإسلاميين العرب الذين يهتفون ويصلون من أجل نجاح أردوغان وحزبه. ولكن لفهم تطور الحزب إلى تلك النقطة، يجب أن نعود إلى تاريخه.

زُرعت بذور حزب الإصلاح في الأربعينيات من قبل الفضيل الورتلاني، وهو داعية جزائري كلفه حسن البنا، المؤسس المصري لجماعة الإخوان المسلمين، بإنشاء جناح للحركة في اليمن.

لم يمضِ سوى 50 عامًا حتى تم تشكيل الإصلاح رسميًا، عندما أصبح تأسيس الأحزاب السياسية قانونيًا في اليمن في تسعينيات القرن العشرين. سمح اتفاق بين الرئيس آنذاك علي عبد الله صالح والزعيم القبلي القوي عبد الله بن حسين الأحمر للأخير بالمشاركة في تأسيس الإصلاح بدعم سعودي لتحقيق التوازن بين الاشتراكيين في اليمن الموحد حديثا.

لكن اليوم يعيش جزء كبير من الحزب في المنفى. يعيش العديد من قادة الإصلاح في تركيا بينما حرب اليمن تدخل عامها العاشر تقريبا. وبصفته حزبا سياسيا يزدهر بالسلام والانتخابات بدلا من الحرب، يمر حزب الإصلاح بأدنى مستوياته تاريخيًا، ويعاني من الضعف والانقسام وسوء القيادة. ومع استمرار المفاوضات لإنهاء الحرب، يجد الحزب حليفه الرئيسي، السعودية، في محادثات مع عدوه الأكبر، الحوثيين، تاركا الإصلاح وراءه.

كان لنفي الحزب تأثير مزدوج على حظوظه – فقد جعله بعده ضعيفا في اليمن بينما أصبح مدينا بالفضل للبلد الذي استقبل كوادره وسمح باستمرار وجوده. ويتبع الحزب بإخلاص أبرز شخصيات الحركة الإسلامية التركية ويقحم نفسه في السياسة التركية. وبالنسبة لهم، يحمل فوز أردوغان في الانتخابات الأخيرة أهمية أكبر من هزيمة خصومهم السياسيين في اليمن.

وعلى غرار بقية المؤسسة السياسية التركية، لا يفهم أردوغان تعقيدات اليمن الحالية، ولكن لديه ارتباط عاطفي بالبلاد استنادا إلى الماضي العثماني. يرتبط تاريخ اليمن ارتباطًا وثيقًا بتاريخ تركيا، حيث يمتد عبر الغزو العثماني في القرنين السادس عشر والتاسع عشر، والاحتلال الطويل الذي شهد مغادرة آخر القوات التركية أو اندماجها في المجتمع اليمني في عام 1919. ونتيجة لذلك، فإن نهج تركيا تجاه اليمن مقيد وتعددي، حتى لو كان حزب الإصلاح مدينا لها كليا، حيث تستضيف تركيا أردوغان قادة الإصلاح وكذلك بعض خصومهم السياسيين والعسكريين اليمنيين. وفي شوارع اسطنبول، يمكن أن تصادف الحوثيين وقادة حزب صالح ورجال أعمال يمنيين ومجموعة واسعة من الفصائل اليمنية.

وبالنسبة لأعضاء الإصلاح على وجه التحديد، فإن اسطنبول ليست كأي مدينة أخرى في العالم. تحمل هجرتهم من اليمن الذي مزقته الحرب أصداء دينية وتاريخية عميقة، فهي إرث فُصل في التاريخ المبكر للإسلام عندما عانى أتباع الدين الجديد في مكة من الاضطهاد. هاجر الكثيرون إلى الحبشة في مجموعتين، بأمر من النبي محمد، الذي أشاد بالحاكم الحبشي النجاشي، قائلا: «هناك يعيش ملك لا يظلم عنده أحد».

ويقال إن النجاشي – الذي شبه بعض أعضاء الإصلاح أردوغان به – كان متعاطفا مع أتباع الدين الجدد. وتتناقض هذه الصورة مع حقيقة أن قاعدة سلطة أردوغان وشرعيته تستند إلى القومية التركية، على الرغم من الجذور الإسلامية. ومع ذلك، فإن هذه الحقائق المتباينة تعني أنه حتى اليوم يحلم العديد من كوادر الحزب بفكرة الخلافة والتي ستكون في تركيا.

وخلال زياراتي العديدة على مدى السنوات السبع الماضية، استكشفت مجتمع الوافدين الجدد في إسطنبول، وخاصة أولئك القادمين من بلدي اليمن. بالنسبة لي، على عكس مواطني الإصلاح، لم تكن اسطنبول «دار هجرة و قرار» (هجرة دائمة)، بل كانت «دار عبور» (مكان للترانزيت) يمكن من خلاله الاستفادة من اتصالاتها الجوية الرائعة بين الشرق والغرب.

يتشتت أعضاء الإصلاح في تركيا بين الالتزام بنظام حكم أردوغان وديناميكيات البلاد، والمخاوف الناجمة عن عدم جدوى وجود حزب في المنفى وخطر السقوط أكثر في الانعزال.

وتتجذر هذه المخاوف في أسلوب عمل أردوغان، الذي اعتمد إلى حد كبير على الاحتضان الانتهازي للحركات الإسلامية من أجل النفوذ، والتخلص منها عندما تصبح عبئا. لقد تحالف مع الحركات الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة وتخلى عنها وهو يسعى لإصلاح علاقاته مع دول عربية مثل الإمارات والسعودية، التي تعارض جماعة الإخوان المسلمين والإسلام السياسي بشدة.

ومنذ عام 2015، دعمت تركيا أو عارضت الدورين السعودي والإماراتي في حرب اليمن وفقا للطبيعة المتغيرة لعلاقاتها المضطربة مع كل منهما. وبعد خلافه مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب مقاطعتهما لقطر في عام 2017 - عندما انفجرت أزمة دبلوماسية بين قطر من جهة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى إلى حصار كامل، جزئيا بسبب دعم الدوحة لجماعة الإخوان المسلمين - دعا أردوغان إلى إنهاء حروب اليمن ومعاناته. وعندما عاد إلى علاقة جيدة مع العاهل السعودي الملك سلمان، أدان دور إيران هناك. علاوة على ذلك، عندما أراد مضايقة السعوديين خلال قضية جمال خاشقجي، عرض على الرئيس اليمني – والإصلاح – خيار تفعيل بروتوكول عسكري وقعته تركيا مع اليمن في عام 2002. ولأنه كان يعرف مكان إقامته بالضبط (الرياض)، رفض الرئيس اليمني العرض رسميا.

كانت هناك حالات قليلة في السنوات الماضية، وبعد ذلك باعت شركات تركية خاصة عشرات الطائرات المسيرة إلى الحكومة اليمنية لاستخدامها تحديدًا في دفاعها ضد الحوثيين، لكنها كانت بدائية للغاية لدرجة أن القائد العسكري الذي شارك في الصفقة سخر من أنها بالكاد تصلح لتصوير حفل زفاف.

وفي النصف الأول من القرن العشرين، كان اليمن (وخاصة شماله) مجتمعًا محافظًا مقارنة بمجتمعات معظم الدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من حكمه من قبل نظام ثيوقراطي خلال المملكة المتوكلية، وهي ملكية دينية زيدية يقودها أئمة هاشميين أقرب إلى الإسلام الشيعي منه إلى الإسلام السني، لا يمكن اعتبار ولادة حركة المعارضة الإسلامية ظاهرة يمنية بحتة.

وفي 26 سبتمبر 1962، بدأت ثورة في شمال اليمن أطاحت بالنظام الملكي وأدت إلى تشكيل الجمهورية العربية اليمنية، أو اليمن الشمالي، وفي 14 أكتوبر 1963، أُعلن تمرد في الجنوب أدى في النهاية إلى طرد البريطانيين من عدن وإنشاء جنوب اليمن. استمرت الحركة الإسلامية في الشمال في النمو في النصف الثاني من القرن الماضي، ولكن ليس بنفس معدل التيارات القومية واليسارية في ذلك الوقت التي هيمنت على الساحة السياسية العربية وشكلت الهوية الوطنية خلال هذه الفترة الثورية.

وبعد هاتين الثورتين، تكيف الإسلاميون مع دورهم الثانوي ببراعة مذهلة، ودخلوا في تحالفات متتالية مع النظام في الشمال. واكتفوا بالغالب بدورهم في مواجهة الجماعات اليسارية في الشمال التي كانت مدعومة من قبل نظام اليمن الجنوبي.

وفي العقود التي تلت ذلك، تمكن قادة الإخوان المسلمين من تولي مناصب قوية داخل السلك الأمني والعسكري والمدني. وخضعت جماعة الإخوان المسلمين لوصاية سعودية في السبعينيات بعد أن لاحقهم ناصر في مصر وبدأت المملكة العربية السعودية بدعم الجماعات السنية حيث أصبحت المظلة العالمية لهذه الجماعات. وقد أثر هذا على اليمن اجتماعيا وسياسيا.

ومع ذلك، لم يتشكل حزب الإصلاح بالكامل ووصل إلى ذروة قوته إلا في التسعينيات، حيث أكد اتفاق قيام الوحدة بين الشمال والجنوب على مبدأ التعددية السياسية، مما ساعد الإخوان المسلمين على اكتساب حكم ذاتي محلي. ضم الحزب الذي تم تشكيله حديثًا، والمعروف الآن باسم الإصلاح، أيضًا عددًا من الشخصيات المؤثرة ورجال الأعمال المحافظين والعائدين من الجهاد ضد السوفييت في أفغانستان مثل عبد المجيد الزنداني الذي توفي قبل أسابيع في المنفى بإسطنبول. وأصبح حزب الإصلاح نقطة تجمع لجميع الجماعات اليمينية المحافظة: على الرغم من أن كل عضو في الإصلاح لم يكن عضوا في الإخوان المسلمين، إلا أن جميع أعضاء الإخوان المسلمين في اليمن كانوا بالضرورة جزءًا من الإصلاح.

وعلى غرار جميع الجماعات الإسلامية السنية السياسية في المنطقة، ارتفعت معنويات حزب الإصلاح وزادت طموحاته بعد وصول أول حزب إسلامي في المنطقة إلى السلطة بفوزه بالرئاسة في مصر في العام 2012. وخلال ثورة 2011 وصعود محمد مرسي إلى السلطة في مصر، وصل الإسلاميون في اليمن إلى قمة اعتقادهم بأن «عصر التمكين وعودة الخلافة» على وشك أن يتكشف، وفقا لخطاب ألقاه عبد المجيد الزنداني في ذلك الوقت في ساحة التغيير في صنعاء. وبعد أربعة عشر عاما، لم يتم تأسيس الخلافة في العالم وفقا لرغبة الزنداني. وبدلا من ذلك، توفي في عاصمة الخلافة الإسلامية الأخيرة. وحضر جنازته أردوغان نفسه التي تزامنت مع جنازة الزعيم الديني التركي الشهير حسن كيليتش (زعيم طائفة إسماعيلية)، بعد أن لم تستجب السعودية لطلب عائلة الزنداني بدفنه في مكة.

لكن احتفال الإصلاح في عام 2012 كان ينطوي على مشكلة واحدة: لقد كان مبكرا للغاية. أدى سقوط نظام الإخوان المسلمين الذي لم يدم طويلا في مصر في تموز/يوليو 2013 إلى احباط انتفاضات الربيع العربي، وشعرت به الحركات الإسلامية السنية في جميع أنحاء المنطقة التي حملتها العديد من الثورات الشعبية إلى السلطة. وفي اليمن، فإنها فتحت فصلا صعبا للفرع التابع لجماعة الإخوان. لم يساعد تطور الأحداث اللاحقة في تونس وانهيار نظام عمر البشير المتحالف في السودان.

كانت القاعدة الشعبية والإعلامية للإصلاح مشغولتين بالانحياز إلى جماعة الإخوان المسلمين في القاهرة في عام 2013 وأوائل عام 2014، حيث نظم الإصلاح مظاهرات في العاصمة اليمنية صنعاء، دعما للرئيس السابق مرسي، الذي كان في السجن في ذلك الوقت. وفي الوقت نفسه، كان الحوثيون يستولون على محافظة عمران ويزحفون نحو صنعاء. وبحلول الوقت الذي أدرك فيه الحزب التهديد، أصبح مصيره مرتبطًا بجهات خارجية، وقد تراجع تمامًا عن معالجة التحديات الداخلية اليمنية لصالح أولويات أخرى.

أدى اندلاع الحرب الأهلية في اليمن في عام 2015 والتدخل العسكري بقيادة السعودية إلى تفاقم محنة الإخوان في اليمن، حيث عملت حركة الحوثيين المسلحة والمنافسين المحليين الآخرين والإمارات العربية المتحدة – التي تبدو ظاهريا حليفا في التحالف العسكري العربي – إلى استئصال الإصلاح بسبب المعارضة للإسلام السياسي، بهدف إغلاق جميع مكاتب الحزب وفروعه وشركاته، وعزل قادته عن طريق السجن أو الاغتيال.

بدأ قادة الإصلاح في مغادرة البلاد، وكان صاحب الأعمال الثري والسياسي حميد الأحمر من بين أول الفارين. غادر الأحمر، الذي كان والده الراحل عبد الله الأحمر من بين الأعضاء المؤسسين للإصلاح، اليمن إلى اسطنبول مع اقتراب الحوثيين من صنعاء في سبتمبر 2014. لم تعد الملاذات الآمنة التاريخية للجماعة، مصر والمملكة العربية السعودية، مواتية للعديد من أعضاء الإصلاح الذين فروا مع اشتداد الحرب، حيث كان النظام العسكري المصري قد سجن مرسي ونفذ اعتقالات جماعية لأعضاء جماعة الإخوان. وفي الرياض، قوض صعود محمد بن سلمان علاقة الإخوان بالمملكة العربية السعودية، مما دفع الإسلاميين إلى الهجرة من الرياض إلى اسطنبول.

وبحثا عن المواساة، أطلق عليها أحد قادة الإصلاح «الهجرة الثالثة إلى الحبشة»، في إشارة إلى هروب صحابة محمد إلى إثيوبيا عندما واجه الدين الجديد الاضطهاد في مكة.

ونظرا للأهمية المتزايدة لإسطنبول بالنسبة إلى الإصلاح، افتتح الحزب مكتبا تنفيذيا في المدينة في عام 2016. واستمر هذا الاتجاه مع مقاطعة قطر في عام 2017. وبدأت إقامة قادة الإصلاح في اسطنبول تمتد من أشهر إلى سنوات.

مثلت تلك السنوات من أزمة قطر الأصعب والأكثر عزلة بالنسبة لقادة الإصلاح في المملكة العربية السعودية. كانت جوازات سفرهم مليئة بتأشيرات متعددة السنوات لدخول قطر، لكنهم كانوا يعرفون جيدا أن زيارة رعاتهم في الدوحة ستخاطر بعلاقاتهم في الرياض، التي كانت متورطة في الحرب في اليمن.

وبالتالي، أصبحت إسطنبول وجهة مثالية أكثر للعديد من قادة حزب الإصلاح. فقد تمتعت ببيئة مواتية للاستثمار – وهي ميزة إيجابية لكبار قادة الحزب – ونظامها على وفاق مع جماعة الإخوان المسلمين ومتسامح مع أيديولوجياتها. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين بتأسيس مجتمعاتها وتشكيل سياسات المجتمعات العربية. وقد تبنت السلطات التركية انتشار القنوات التلفزيونية الموالية للإخوان التي تبث من إسطنبول (الممولة بشكل كبير من قطر والمرخصة قانونا من قبل السلطات التركية)، مثل قناة بلقيس وقناة يمن شباب والمهرية. وفي تركيا، بدأوا مؤخرا في إجراء محادثات دبلوماسية غير رسمية مع الإيرانيين، بأمان وبعيدا عن أعين السعودية، خاصة بعد أحداث 7 أكتوبر في إسرائيل.

كما أقام بعض المغتربين من حزب الإصلاح علاقات وثيقة مع أجهزة الأمن التركية، مما سمح لهم ببعض الامتيازات للإقامة والاستثمار والتنقل بحرية نسبية. على سبيل المثال، قبل وفاته، سمح للزنداني، زعيم الإصلاح الذي تم تقييد أنشطته وتحركاته وضيوفه في الرياض، بالدعوة في جميع أنحاء تركيا مع حماية أمنية حتى أدى تقدمه في السن وتدهور صحته إلى الحد من أنشطته. واليوم، يدير اثنان من أبنائه مصالحه التجارية التركية وأمواله نيابة عنه. ومن بين آخرين الأحمر، الذي يدير إمبراطوريته التجارية من اسطنبول، وزعيم الميليشيا الممول من قطر حمود المخلافي.

كان لدى هؤلاء الرجال الكثير من المال، ولم تمانع تركيا في أن يتابعوا سياستهم في الخفاء. وبالنسبة للأتراك، فإن مسألة ما يجب فعله مع زوارهم اليمنيين يمكن التنبؤ بها.

وإجمالا، يعيش أكثر من 25,000 يمني في تركيا، بما في ذلك حوالي 6,000 طالب. الإصلاحيون ليسوا الوحيدين في المدينة. يمكن للمرء أيضا أن يصادف حلفاء الرئيس السابق صالح ورجال أعمال مؤثرين من صرافين تابعين للحوثيين إلى يمنيين أثرياء متقاعدين في تركيا بعد انهيار اليمن في الحرب. وقد نما عدد المجمعات السكنية التي يتجمع فيها اليمنيون منذ عام 2015، ومعظمها في ضواحي اسطنبول، حيث يقيم الليبيون والمصريون الذين فروا من أنظمتهم الجديدة أيضا.

ووفقا للإحصاءات الصادرة من الحكومة التركية، يحتل المواطنون اليمنيون المرتبة السادسة بين ملاك العقارات العرب في تركيا، حيث اشتروا أكثر من 4400 قطعة أرض في السنوات الخمس الماضية وحدها. وتعد حصص قادة الإصلاح وأعضائه من هذه الاستثمارات غير واضحة. وقد حول العديد من المغتربين اليمنيين وغيرهم من المغتربين الخليجيين أسرهم ومدخراتهم إلى اسطنبول في السنوات الأخيرة سعيا وراء مستقبل أفضل، مستقبل به لوائح مالية أقل، فضلا عن فرص للحصول على الجنسية والتعليم الجيد للأطفال.

وعلى المستوى التجاري، لا يختلف القادة السياسيون للإصلاح كثيرا عن نظرائهم اليمنيين في تمثيل مختلف النخب السياسية التي وجدت نفسها أيضا بحاجة إلى العمل بعد أن سيطر الحوثيون على صنعاء وقطعوا مسيرتهم السياسية. وعلى الرغم من مهاراتهم التجارية المحدودة، شارك العديد من قادة الإصلاح بنشاط في مشاريع تجارية، معظمها مطاعم يمنية ومحلات حلويات ومحال صرف عملات. لقد فشلوا في كثير من الأحيان، إما بسبب الافتقار إلى التخطيط السليم أو لأن مشاريعهم كانت في المقام الأول مشاريع وهمية أنشئت لغسل الأموال من البلدان المتأثرة بالصراع والمضطربة سياسيا مثل اليمن ومصر وليبيا والعراق، ومؤخرا السودان. لكن الإصلاحيين ليسوا الوحيدين الذين يقومون بأعمال تجارية في تركيا. وعلى غرار عمان، استوعبت إسطنبول قدرا كبيرا من رؤوس الأموال والطبقات العليا من البلدان التي تعاني من الاضطرابات، بما في ذلك سوريا وليبيا والعراق واليمن. ومن خلال القوانين المصممة بعناية وتصاريح الإقامة، تمكنوا من استقبال أغنى الناس من تلك البلدان - ومن جميع الجهات. وفي فبراير 2022، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على العديد من الصرافين وأصحاب الأعمال، ومعظمهم في تركيا ويقومون بأعمال تجارية نيابة عن الحوثيين.

وبشكل عام، ازدهر مجتمع الإصلاح في ضواحي إسطنبول وأسس قاعدة صلبة بين المجتمع اليمني. وكما هو الحال في اليمن، يحكم أعضاء حزب الإصلاح هيكل هرمي واضح المعالم. على سبيل المثال، يتم تعيين «مشرف» مسؤول عن الفروع والأعضاء في كل محافظة تركية يقيم فيها اليمنيون. فمدينة إسطنبول على سبيل المثال التي تحتضن أكبر جالية يمنية، تنقسم إلى مناطق، يقود كل منها مشرف مسؤول عن الأقضية والأحياء ضمن منطقته. كما ينظم الحزب اجتماعات منتظمة لأعضائه في تركيا.

وينظم الجناح الدعوي للإصلاح ندوات ودروسا دينية لليمنيين في المساجد والمنازل الخاصة، بما في ذلك بعض الندوات للنساء فقط. وتتضمن معظم هذه الدروس الفقه الإسلامي المتعلق بالعبادات والسلوك الشخصي، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هوية الإصلاح الدينية وتماسكه، ولكن على المدى الطويل، هناك بعض المخاطر من تصادم نهج الإصلاح مع الصوفية، التي لها وجود قوي في تركيا.

ومع انتقال الإصلاحيين إلى إسطنبول، انتقلت معهم كل المحادثات والصراعات والانقسامات الداخلية التي كانت موجودة داخل الحزب في اليمن. على سبيل المثال، ترى إحدى المجموعات الحاجة إلى التكيف مع الحياة التركية – للتوقف عن الحكم على خيارات الأزياء النسائية والحياة الليلية في اسطنبول – والتركيز على المزيد من القضايا السياسية والاستراتيجية. ويشدد آخرون على أهمية الأنشطة الدعوية ودعم النظم والنهج الأيديولوجية المحافظة التي تتبناها أيديولوجية الحزب.

ويعارض الأعضاء الأصوليون في حزب الإصلاح الاندماج في المجتمع التركي وتبني أسلوب حياة تركي أكثر. ويستلهم هؤلاء الأعضاء تجاربهم من تجارب أعضاء الإخوان المصريين والليبيين والسوريين، الذين تجمعوا في مناطق سكنية محددة مثل أحياء باشاك شهير وكايا شهير في إسطنبول، وحولوها إلى مناطق محافظة حيث يمكن للمرء أن يتجول ويرى الحجاب أكثر من أجزاء أخرى من المدينة. وعلى الرغم من بعدها الجغرافي عن المركز، إلا أن ارتفاع الطلب بين الإسلاميين على الاستقرار في هذه الأحياء قد رفع أسعار العقارات لجعلها من أغلى المناطق في المدينة. وقد أثار هذا استياء كبيرا بالفعل بين الأتراك تجاه المهاجرين العرب. وفي حين أن متوسط الدخل الشهري للمواطن التركي هو 500 دولار، فإن العقارات في باشاك شهير وكايا شهير تؤجر ما لا يقل عن 1000 دولار في الشهر، ولا يزال الطلب، خاصة من العرب المسلمين المتدينين، في ارتفاع في كلتا المنطقتين. يرفض الكثير منهم اللقاء في أماكن تقدم «الشيشة» (النارجيلة)، ناهيك عن المطاعم أو الحانات التي تقدم الكحول.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين القادة المسنين لحزب الإصلاح بشأن أسلوب الحياة الذي ينبغي تبنيه في تركيا، فإن الواقع هو أن العديد من الشباب والشابات الذين يشكلون الجيل الجديد للإخوان المسلمين قد تكيفوا مع النظام الإسلامي التركي والحياة والسياسة والعقيدة بشكل عام. وفي الواقع، يدرس المئات منهم في المدارس الدينية التركية التحضيرية والثانوية. وعلى الرغم من تشابهها إلى حد كبير مع المعاهد العلمية التي يديرها الإخوان في اليمن، إلا أن هذه المدارس تابعة لنظام ديني وسياسي يديره حزب العدالة والتنمية الحاكم.

كما تقدم الحكومة التركية منحًا دراسية للمدارس الثانوية الدينية لأبناء وبنات المغتربين اليمنيين من الإخوان المسلمين. وتعد العقيدة الدينية التي يعتنقها هؤلاء الطلاب صارمة - أكثر تشددا حتى من عقيدة الإصلاح. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت المعتقدات المحافظة القوية التي يعتنقونها عادة ترجع إلى تلك المدارس أو رد فعل على نمط الحياة غير الملتزم الذي صدمهم في إسطنبول. لكن فكر هؤلاء الشباب متطرف ومثير للقلق لدرجة أنه في محادثة مع شخص من لبنان، قد يطرحون كموضوع أول الإرهابي المتطرف أحمد الأسير الذي قاتل الجيش اللبناني والذي يتحدثون عنه باعتزاز.

وفي محاولته لممارسة السيطرة الشاملة على المجتمع، لجأ الإصلاح إلى قواعد اللعبة الكلاسيكية من خلال التركيز على تعليم مجتمع الطلاب اليمنيين البالغ قوامه 6000 طالب في تركيا، بما في ذلك أولئك الذين يدرسون في المدارس والجامعات العلمانية التقليدية. وفي كثير من الأحيان، تنشأ صراعات بين الطلاب المنتسبين إلى الحزب وأولئك الذين ليسوا كذلك، وينتهي معظمها لصالح الأول، كما هو الحال عندما رفض الطلاب المتطرفون التابعون للإصلاح السماح للأستاذ اليمني، حبيب عبد الرب السروري، بحضور منتدى نهضة الوطن السنوي بسبب علمانيته الصريحة. ووفقا لأكثر من مصدر داخل الحزب في إسطنبول، فقد اتخذ المكتب التنفيذي للإصلاح في إسطنبول هذا القرار، الذي اعتمده لاحقا الاتحاد العام للطلاب اليمنيين.

من المحزن والمضحك على حد سواء أن نلاحظ أن هناك نوعا من الارتباط بين مدى سوء خسارة الإصلاح على الأرض في اليمن ومدى دفاعه عن النقابات أو الكيانات غير المهمة في الخارج. حتى أن زعيم الإصلاح الشهير حميد الأحمر، الذي كان ذات يوم الوجه الرئيسي للإصلاح في معارضة صالح، ظهر لحشد الدعم للمرشحين المؤيدين للإصلاح في انتخابات الجالية اليمنية في اسطنبول.

ظل التعليم مجال التركيز الرئيسي للحزب في اليمن سواء عندما كان في السلطة أو في المعارضة، وبالتالي فإن الإصلاح يعطيه وزنا وأهمية متساويين في تركيا. تم إنشاء المدارس اليمنية في ظل نفس الإدارة التي أشرفت على مدارس الإخوان الخاصة في اليمن وأدارتها. على سبيل المثال، افتتحت مدرسة النهضة الشهيرة في إسطنبول بنفس المدير ومعظم المعلمين، حيث تقبل في الغالب أبناء كبار قادة الحزب الأثرياء، الذين يدفعون ما يصل إلى 3000 دولار سنويا لكل طالب في المرحلة الثانوية. تستخدم المدرسة نظاما صارما للفصل بين الجنسين، تماما كما فعلت في اليمن، على عكس المدارس التركية أو المدارس الدولية الأخرى. وبالمثل، زرع الإصلاح نفس النظام من المدارس القرآنية والخاصة من اليمن، بقيادة عبد الرقيب عباد، الذي أشرف سابقا على المدرسة الإسلامية لتعليم القرآن في مسجد بلال في شارع هائل في صنعاء.

وفي الوقت الحالي، أصبحت اسطنبول أقل ترحيبا مما كانت عليه من قبل، في ظل تزايد كراهية الأجانب ضد العرب وهو أمر أقل إثارة للقلق بالنسبة لإردوغان الآن بعد فوزه في الانتخابات الأخيرة.

ومن الواضح أن أردوغان يحتفظ بشعور من التضامن التاريخي مع الإسلاميين اليمنيين، والإسلاميين بشكل عام. ولكن تكاليف الرهان عليهم وحدهم تفوق الفوائد المترتبة على تشكيل شبكة أوسع، وخاصة بعد الانتخابات المحلية الأخيرة، التي كان أداء حزبه فيها ضعيفا. إن موقف الإصلاح مشابه لموقف جماعة الإخوان المسلمين المصرية. وببساطة، يخوض الإصلاح قصة حب من جانب واحد مع أردوغان وحزبه والتاريخ العثماني بشكل عام.

وفي الوقت نفسه، يعمل مستضيف الإصلاح في أنقرة جاهدا لاستعادة علاقاته مع الدول العربية. في الديناميات الإقليمية الجديدة، من غير المرجح أن تدفع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر القضية إلى حد حرمان جماعة الإخوان وفروعها من أحد آخر ملاذاتها الآمنة حقا. إنهم أذكى من ذلك. وبدلا من ذلك، تفضل تركيا وحلفاؤها (الجدد) أن يحتفظ حزب الإصلاح وغيره من الإسلاميين بوجود في اسطنبول، حيث توجد فرصة أفضل للقدرة على ترويضهم عندما يحين وقت الدفع مما لو كانوا، على سبيل المثال، في عاصمة غربية. وفي كلتا الحالتين، يبدو أن التمويل القطري الإقليمي للقنوات التلفزيونية يتقلص. وبعد تخفيف حدة التوتر مع السعوديين، طلب القطريون من تلفزيون بلقيس الذي تم تمويله في البداية من الدوحة، تخفيف تغطيته. وفي عام 2023، سرحت القناة عشرين موظفا استعدادا لتقليص حجم البث إلى نوبة واحدة بدلا من 24/7.

وتسلط زيارات أردوغان الأخيرة إلى دول الخليج، والتي تضمنت ترحيبا حارا من الإمارات إلى جانب حزمة اقتصادية تقدر قيمتها بنحو 50.7 مليار دولار، الضوء على حقيقة بسيطة أخرى: لقد تغيرت حسابات أردوغان بعد الانتخابات. وعليه الآن أن يركز على أولوياته واحتياجاته الاقتصادية، خاصة بعد انهيار الليرة التركية وزلزال فبراير 2023 الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص وسوى بلدات بأكملها بالأرض.

وكما أخبرني دبلوماسي يمني على دراية جيدة بالشؤون اليمنية التركية مؤخرًا، لا يحتاج أردوغان وحزبه إلى «أئمة أو منظّرين أو أي شخص». «لديهم كل الأذكياء، وهم يعتقدون حقًا أنهم الأئمة. إنهم يبحثون عن شخص يأتي بمحفظته ليستثمر في بلدهم «.

وحتى قبل الانتخابات، بدأ الكرم التركي تجاه الإسلاميين في اليمن يتضاءل. وفي حين أنهم منحوا الجنسية في الماضي لقادة وشخصيات إسلامية مثل توكل كرمان الحائزة على جائزة نوبل، إلا أنهم رفضوا بأدب منح الجنسية لشخصيات مثل الزنداني أو حتى المحافظ السابق لمحافظة الجوف، الحسن أبكر. وعلى عكس خيال الإصلاح ورغباته، فإن اسطنبول ليست في الحقيقة حبشة جديدة.

عندما يقرأ الإصلاحيون كتب التاريخ، لا ينبغي أن يقعوا في حب القاهرة أو اسطنبول أو الرياض أو حتى الدوحة. إن الرهان على أشخاص وأماكن خارج اليمن ليست لعبة محفوفة بالمخاطر فحسب، بل إن الإصلاح خسرها بالتأكيد. وبعبارة أخرى، فإن حاجة الإصلاح إلى الاعتماد بشكل أقل على جماعة الإخوان المسلمين والجهات الفاعلة الخارجية الحكومية وغير الحكومية هي، في هذه المرحلة، حاجة وجودية. وإذا كانوا لا يصدقون ذلك، فكل ما عليهم فعله هو إلقاء نظرة على نظرائهم المصريين، الذين استخدمهم أردوغان عندما احتاج إليهم وتجاهلهم في نهاية المطاف، والذين يتجولون في اسطنبول المنعزلة دون أي شيء سوى حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

https://newlinesmag.com/reportage/in-exile-in-turkey-yemens-muslim-brothers-cling-to-caliphate-dreams/

تصاعد خسائر الطائرات الأمريكية بدون طيار في اليمن

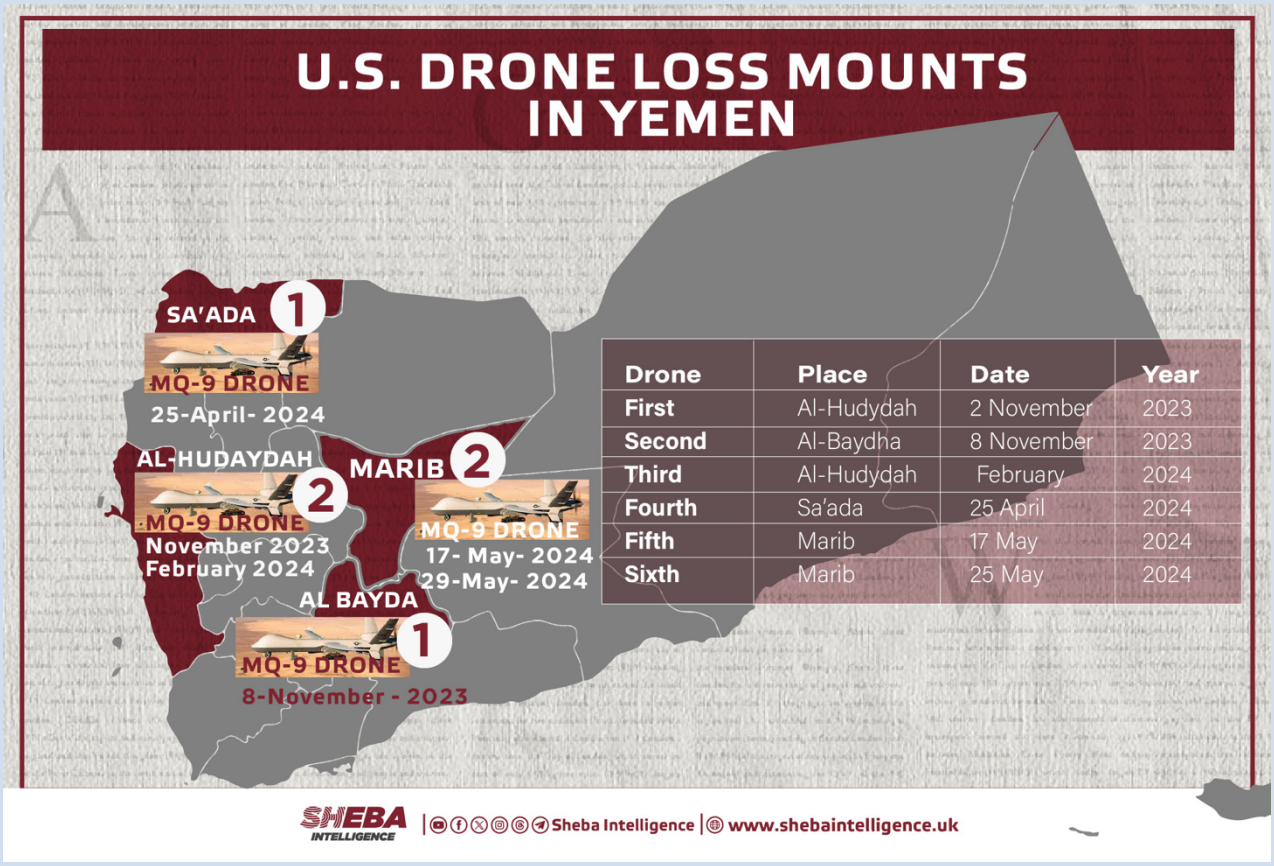

سقطت طائرة أمريكية بدون طيار من طراز MQ-9 Reaper في مأرب اليمنية، وهي سادس طائرة أمريكية مسيرة تسقط في اليمن منذ نوفمبر من العام الماضي.

وقد حصلت منصة شيبا إنتليجنس على لقطات فيديو تظهر جسم الطائرة المسيرة بالكامل في منطقة صحراوية كما لو لم يكن صاروخا أصاب الطائرة المسيرة قبل سقوطها.

واعترفت القيادة المركزية للجيش الأمريكي برؤية «تقارير» عن إسقاط الطائرة في اليمن.

وطوال هذا الشهر، سقطت ثلاث طائرات أمريكية بدون طيار في اليمن، وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن إسقاط الطائرات بدون طيار.

ومع ذلك، فإن الحادثة الأخيرة، أثارت تساؤلات حول سبب سقوطها. وقد قدمت مصادر عسكرية سيناريوهات مختلفة لتفسير هذا الحادث.

السيناريو الأول: تأثرت الطائرة المسيرة بأجهزة التشويش التي أطلقتها القوات الحكومية، حيث أصاب الرصاص مناطق حساسة من الطائرة. وقالت عناصر من الجيش الوطني في مأرب في الفيديو إنهم استخدموا مدفع رشاش 14/7 عند إطلاق النار على الطائرة بدون طيار. وقد استولى الجيش الوطني في مأرب على جسم الطائرة بدون طيار.

السيناريو الثاني: يمتلك الحوثيون أو طرف آخر منظومة سلاح كهرومغناطيسي أو ليزر يمكن من خلاله إسقاط الطائرات المسيرة.

السيناريو الثالث: الطائرة المسيرة ليست أمريكية وربما قلدها الإيرانيون، وكان أداؤها ضعيفا، مما تسبب في سقوطها بسرعة.

السيناريو الرابع: منظومة خرداد الإيرانية، التي يملكها الحوثيون، كانت وراء إسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة. ومع ذلك، يتم استبعاد هذا السيناريو لأن جسم الطائرة بدون طيار كان سليما.

وقال المتحدث باسم الحوثيين يحيى سريع في بيان إن قواته أسقطت طائرة أمريكية من طراز MQ-9 أثناء «قيامها بمهام معادية» في المجال الجوي لمحافظة مأرب. ووفقا للبيان، تم إسقاط الطائرة بدون طيار فجر يوم الأربعاء.

ومنذ يناير من هذا العام، شنت الولايات المتحدة العديد من الغارات الجوية على مواقع الحوثيين في شمال اليمن ردا على هجمات الحوثيين على ممرات الشحن في البحر الأحمر.

وبدأت جماعة الحوثي مهاجمة السفن قبالة اليمن في نوفمبر تشرين الثاني قائلة إن عملياتها تدعم الفلسطينيين في غزة حيث قتلت إسرائيل أكثر من 35000 شخص.

https://shebaintelligence.uk/drones-continue-falling-in-yemens-marib

مـــركز أبعاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center

0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.